

بَقِيَّةُ الشُّبُهَاتِ جَوْك

# حَبَائِكُ الْمَلِكِ فِي الْإِسْلَامِ

إعداد  
الدكتور محمد البركاتي



نشر والتوزيع

راجعته وقدم له الشيخ  
وخيد بن عبد السلام بالي

تَفْهِيْمُ التَّشْبِيْهَاتِ

قَوْلُهُ مِرَاثُ الْمَرْأَةِ فِيهِ الْإِسْلَامُ

رَاجِعُهُ وَقَدْ مَثَّلَهُ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَهَيْدَرُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَلْفِي

أَعَدَّهُ

أَبُو عَاصِمٍ الْبَرْقَانِي

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطبع محفوظة

١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م

الطبعة الأولى

رقم الإيداع / ٧٩٠٦ / ٢٠١٠

الترقيم الدولي I.S.B.N

977 - 6168 - 79 - 5

البركاتي، أبو عاصم

كتاب: تفنيد الشبهات حول ميراث المرأة في الإسلام

تأليف: الأستاذ/ أبو عاصم البركاتي ط ١ الإسكندرية

دار الصفا والخروة للنشر والتوزيع، ٢٠١٧

## مُقْطَعَةٌ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَحَيْدٍ بِاللَّهِ حَفِظَهُ اللَّهُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى  
نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَمَنِ اهْتَدَى بِهَدْيِهِ  
وَأَسْتَنْ بِسُنَّتِهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَبَعْدُ:

فَإِنَّ الْإِسْلَامَ دِينَ كَامِلٌ شَامِلٌ أَنْزَلَهُ اللَّهُ لِيَحْكُمَ حَيَاةَ  
النَّاسِ؛ وَفَقَّ مَا يُرْضِي اللَّهَ رَبَّهُمْ وَخَالِقَهُمْ، فَهُوَ صَالِحٌ  
لِقِيَادَةِ الْبَشَرِيَّةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، فَمَهْمَا تَطَوَّرَتِ  
الْبَشَرِيَّةُ لَمْ تَصِلْ إِلَى السَّعَادَةِ الْحَقِيقِيَّةِ إِلَّا إِذَا سَارَتْ  
عَلَى شَرْعِ اللَّهِ فِي الْعَقَائِدِ وَالْعِبَادَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ، هَذِهِ  
حَقِيقَةٌ يَجِبُ أَنْ يَعِيَهَا الْمُسْلِمُونَ قَبْلَ غَيْرِهِمْ.

وَلَكِنْ لِلْأَسَفِ طَلَعَ عَلَيْنَا أَنْاسٌ يَتَّسِمُونَ بِأَسْمَاءِ

المُسْلِمِينَ، يُشْكُرُونَ فِي بَعْضِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ الثَّابِتَةِ فِي  
الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

وَالْعَجِيبُ فِي الْأَمْرِ أَنَّكَ إِذَا نَاقَشْتَهُمْ وَجَدْتَ  
مَعْلُومَاتِهِمُ الدِّينِيَّةَ ضَخْلَةً جِدًّا، حَتَّى إِنَّكَ لَا تَكَادُ  
تَمْلِكُ نَفْسَكَ مِنَ الْاسْتِغْرَاقِ فِي الضَّحِكِ حِينَمَا  
تَسْمَعُ لِشُبُهَاتِهِمُ الَّتِي يُسَمُّونَهَا أُدِلَّةً، وَتَتَعَجَّبُ كَيْفَ  
صَبَرُوا سِنَوَاتٍ طَوَالًا عَلَى تَعَلُّمِ بَعْضِ الْعُلُومِ الدُّنْيَوِيَّةِ،  
حَتَّى نَالُوا مِنْهَا قِسْطًا لَا بَأْسَ بِهِ، وَلَمْ يُكَلِّفْ أَحَدُهُمْ  
نَفْسَهُ أَنْ يَصْبِرَ وَلَوْ نِصْفَ هَذِهِ السَّنَوَاتِ لِدِرَاسَةِ بَعْضِ  
عُلُومِ الْإِسْلَامِ مِثْلَ:

١- أَصُولِ الْعَقِيدَةِ.

٢- أَصُولِ الْفِقْهِ.

٣- أَصُولِ الْحَدِيثِ.

٤- أُصُولُ التَّفْسِيرِ.

٥- تَارِيخُ التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ.

٦- فِقْهُ الْعِبَادَاتِ.

٧- فِقْهُ الْمُعَامَلَاتِ.

٨- الْفِقْهُ الْمُقَارِنِ.

٩- فِقْهُ السَّيْرَةِ النَّبَوِيَّةِ.

فَلَوْ قَرَأَ وَلَوْ كِتَابًا وَاحِدًا فِي كُلِّ عِلْمٍ مِنْ هَذِهِ الْعُلُومِ  
لَاِسْتَطَاعَ أَنْ يَفْهَمَ كَلَامَ الْعُلَمَاءِ الْمُتَخَصِّصِينَ إِذَا  
سَمِعَهُ أَوْ قَرَأَهُ.

وَلَوْ أَنَّهُ تَوَاضَعَ وَسَأَلَ الْعُلَمَاءَ الْمُتَخَصِّصِينَ عَمَّا  
يَجْهَلُهُ مِنْ دِينِ اللَّهِ لَعَلَّمُوهُ، وَبَسَّطُوا لَهُ مَا يَضَعُ  
عَلَيْهِ مِنْ أُمُورِ دِينِهِ.



---

أَمَّا أَنْ يَغْتَرِضَ وَيُجَادِلَ فِي أُمُورٍ لَمْ يَذَرُسْهَا أَضَلًّا،  
وَيُحَاوِلُ أَنْ يَظْهَرَ بِمَظْهَرِ الْمُفَكِّرِ الْمُجَدِّدِ الْمُتَنَوِّرِ  
فَسَوْفَ يَظْهَرُ فِي كَلَامِهِ عِدَّةُ أُمُورٍ دُونَ أَنْ يَشْعُرَ :

(١) رَكَاكَةُ الْعِبَارَاتِ.

(٢) عَدَمُ فَهْمِ الْمُصْطَلَحَاتِ.

(٣) مُخَالَفَةُ الْإِجْمَاعِ.

(٤) مُخَالَفَةُ الْأُصُولِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا بَيْنَ أَهْلِ الْفَنِّ.

(٥) السُّقُوطُ مِنْ عَيْنِ الْمُسْتَمِعِ.

(٦) التَّشَبُّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ.

(٧) ظُهُورُ الْجَهْلِ الْقَاضِحِ أَثْنَاءَ تَأْصِيلِ الْقَضِيَّةِ.

(٨) التَّنَاقُضُ الْوَاضِحُ فِي كَلَامِهِ.

(٩) ضَرْبُ الْأُصُولِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ.

(١٠) يُجَرِّئُ عَلَيْهِ صِفَارَ الطَّلَبَةِ فَضْلًا عَنِ  
الْمُتَخَصِّصِينَ.

(١١) التَّعَرُّضُ لِمَذْمَةِ النَّاسِ؛ وَالنَّيْلُ مِنْ عِزِّهِ.  
وَلِذَلِكَ نُنْصَحُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ:

- لَمْ يَفْهَمُوا بَعْضَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ.

- وَلَمْ يَسْتَوْعِبُوا بَعْضَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

- وَسَمِعُوا بِأَحْكَامِ شَرْعِيَّةٍ صَحِيحَةٍ ثَابِتَةٍ لَمْ يَسْمَعُوا عَنْهَا  
مِنْ قَبْلُ؛ لِغَدَمِ عِلْمِهِمْ، وَتَقْصِيرِهِمْ فِي دِرَاسَةِ هَذَا الْعِلْمِ.

نُنْصَحُهُمْ جَمِيعًا أَلَّا يُسَارِعُوا بِالْإِعْتِرَاضِ وَالْإِنْكَارِ  
قَبْلَ أَنْ يَسْأَلُوا أَهْلَ التَّخْصُّصِ، وَلَا يَغْتَرُّوا بِالْقَابِ  
الدُّكْتُورَاهِ وَالْأُسْتَاذِيَّةِ؛ فَقَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ عَالِمًا فِي فَنٍّ  
مِنَ الْفُنُونِ جَاهِلًا بِغَيْرِهِ.



وَعُلَمَاءُ الشَّرْعِ يَحْتَرِمُونَ تَخَصُّصَاتِكُمْ فَيَجِبُ عَلَيْكُمْ أَيْضًا أَنْ تَكُونُوا كَذَلِكَ مَعَهُمْ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَضِيَّةُ مِيرَاثِ الْمَرْأَةِ فِي الْإِسْلَامِ؛ حَيْثُ ظَنَّ بَعْضُ مَنْ لَمْ تَسْتَوْسُقْهُ فِي الْفِقْهِ أَنَّ الْإِسْلَامَ ظَلَمَ الْمَرْأَةَ فِي الْمِيرَاثِ:

قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ: لِمَ.....؟

قَالَ الْمُعْتَرِضُ: لِأَنَّ الْإِسْلَامَ أَعْطَى الْمَرْأَةَ نِصْفَ الرَّجُلِ فِي الْمِيرَاثِ.

قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ: مِنْ أَيْنَ فَهَمْتَ ذَلِكَ؟

قَالَ الْمُعْتَرِضُ: مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١].

قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ: مَاذَا فَهِمْتَ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ  
الْكَرِيمَةِ؟

قَالَ الْمُعْتَرِضُ: فَهِمْتُ أَنَّ الْمَرْأَةَ فِي الْإِسْلَامِ تَرِثُ  
نِصْفَ الرَّجُلِ مُطْلَقًا.

قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ فَهْمُكَ هَذَا خَاطِئًا؟  
قَالَ الْمُعْتَرِضُ: كَيْفَ يَكُونُ خَاطِئًا وَالْآيَةُ وَاضِحَةٌ  
﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾.

قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ: هَكَذَا يَكُونُ الْفَهْمُ قَاصِرًا إِذَا لَمْ  
يَكُنِ الْإِنْسَانُ عَلَى دِرَآيَةِ بَعْلُومِ الشَّرْعِ.

قَالَ الْمُعْتَرِضُ: عَجَبًا... عَجَبًا... كَيْفَ ذَلِكَ؟

قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ: هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ الْمَرْأَةَ قَدْ تَرِثُ مِثْلَ

الذَّكْرُ تَمَامًا لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا ؟

قَالَ الْمُعْتَرِضُ: أَنَا أَتَحَدَّى أَنْ تُوَحِّدَ فِي الْإِسْلَامِ  
حَالَةَ تَرِثُ الْمَرْأَةُ فِيهَا كَالذَّكْرِ.

قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ: هَكَذَا يَكُونُ الْجَهْلُ الْمُرَكَّبُ،  
وَلَوْ قُلْتُ: لَا أَذْرِي، أَوْ طَلَبْتُ مَنْ يُعَلِّمُكَ مَا تَجْهَلُ  
لَكَانَ أَجْمَلَ بِكَ، وَأَخْمَطَ لِمَاءِ وَجْهِكَ.

قَالَ الْمُعْتَرِضُ: أَجِيبْنِي وَلَا تَحِدْ عَنِ الْحَوَابِ.

قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ: لَوْ مَاتَ رَجُلٌ وَتَرَكَ : أَخًا لِأُمٍّ  
وَأُخْتًا لِأُمٍّ وَعَمًّا فَكَمْ تَرِثُ الْأُخْتُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ؟

تَرِثُ مِثْلَ الْأَخِ تَمَامًا، لِأَنَّ الْإِخْوَةَ لِأُمٍّ يَرِثُونَ.  
الْأُخْتُ مِثْلُ الْأَخِ، وَهِيَ مَا تُسَمَّى فِي الشَّرْعِ الْكَلَالَةَ، هَلْ  
سَمِعْتَ عَنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ أَيُّهَا الْمُعْتَرِضُ بِجَهْلِي؟

وَهَذِهِ صُورَتُهَا :

٦		
١	أَخٌ لِأُمٍّ	$\frac{١}{٣}$
١	أُخْتُ لِأُمٍّ	
٤	عَمٌّ	ب

فَلِلْأَخِ وَالْأُخْتِ الثُّلُثُ يَشْرِكَا فِيهِ بِالسَّوِيَّةِ لَا فَضْلَ  
لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ.

نصيبُ الأخِ لأمٍّ: ١ سهم .

نصيبُ الأختِ لأمٍّ: ١ سهم .

نصيبُ العمِّ: الباقي، وهو ٤ أسهُم .

وَلَوْ أَنَّكَ سَأَلْتَ أَهْلَ الْعِلْمِ قَبْلَ أَنْ تَغْتَرِضَ عَلَى شَرْعٍ

اللَّهُ لَيَبَيِّنَنَّ لَكَ أَنْ اللَّهَ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ لَوْ أَنَّكَ  
قَرَأْتَ الْقُرْآنَ.

قَالَ الْمُعْتَرِضُ: هَلْ هُنَاكَ آيَةٌ فِي الْقُرْآنِ تُدَلُّ عَلَى أَنَّ  
الْأُخْتَ تَأْخُذُ بِمِثْلِ أُخِيهَا؟

قَالَ الْعَبْدُ الضَّعِيفُ: نَعَمْ إِذَا كَانُوا إِخْوَةً لِأُمٍّ.

قَالَ الْمُعْتَرِضُ: أَيْنَ هَذِهِ الْآيَةُ؟

قَالَ الْعَبْدُ الضَّعِيفُ: قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ النَّسَاءِ  
فِي الْآيَةِ (١٢): ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ  
أَمْرَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُوسُ فَإِنْ  
كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾

[النساء: ١٢]

وَهَلِهِ حَالَةٌ أُخْرَى تَرِثُ فِيهَا الْمَرْأَةُ مِثْلَ الرَّجُلِ تَمَامًا.

إِذَا مَاتَ وَتَرَكَ: أَبًا، وَأُمًّا، وَابْنًا:

فَيَكُونُ تَوَازِيْعُهُمَا :

نَصِيبُ الْآبِ: السُّدُسُ = ١

نَصِيبُ الْأُمِّ: السُّدُسُ = ١

نَصِيبُ الْإِبْنِ: الْبَاقِي = ٤

فَانْظُرْ كَيْفَ أَحَدَتِ الْمَرْأَةُ مِثْلَ الرَّجُلِ تَمَامًا فِي

حَالَةِ وُجُودِ الْإِبْنِ

وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ لَوْ كُنْتَ - أَيُّهَا

الْمُعْتَرِضُ عَلَى شَرْعِ اللَّهِ - قَدْ قَرَأْتَ الْقُرْآنَ.

فَالْمُعْتَرِضُ: وَهَذَا أَيْضًا فِي الْقُرْآنِ؟!

فَالْعَبْدُ الْفَقِيرُ: نَعَمْ سَأَذْكُرُهُ لَكَ بِشَرْطِ الْأَ

تَعْتَرِضُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى شَرْعِ اللَّهِ الْحَكِيمِ؛ وَلَا تَتَحَدَّثُ  
فِيمَا لَا عِلْمَ لَكَ بِهِ.

قَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ السَّاءِ فِي الْآيَةِ (١١): ﴿وَلَا يَتَّبِعُهُ لَكُلٌّ  
وَيَجِدُ مِنْهُمْ أَلْسُدُ مِمَّا تَرَكُوا إِنْ كَانَ لِلَّهِ وَلَدٌ﴾ [السَّاءِ ١١].

فَالْمَقْصُودُ بِالْأَتُونِ هُنَا الْأُتُّ وَالْأُمُّ.

وَهَذِهِ صُورَتُهَا :

٦		
١	أُتُّ	$\frac{١}{٦}$
١	أُمُّ	$\frac{١}{٦}$
٤	أَبْنٌ	ب

قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ: هَلْ تَعْلَمُ أَيُّهَا الْمُعْتَرِضُ عَلَى  
شَرْعِ اللَّهِ بِجَهْلٍ أَنَّ الْمَرْأَةَ قَدْ تَرِثُ فِي الْإِسْلَامِ أَكْثَرَ مِنَ  
الرَّجُلِ؟

قَالَ الْمُعْتَرِضُ: لَا يُوجَدُ هَذَا فِي الْإِسْلَامِ أَبَدًا.  
قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ: أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّ جَهْلَكَ مُرَكَّبٌ،  
وَمَوْضِعُ أَنْوَاعِ الْجَهْلِ.

يَقُولُ الْأُصُولِيُّونَ: الْجَهْلُ الْبَسِيطُ: هُوَ الْجَاهِلُ  
الَّذِي يَعْلَمُ أَنَّهُ يَجْهَلُ فَيَسْأَلُ لِيَتَعَلَّمَ.

أَمَّا الْجَهْلُ الْمُرَكَّبُ: فَهُوَ الْجَاهِلُ الَّذِي يَجْهَلُ أَنَّهُ  
يَجْهَلُ؛ فَلَا هُوَ يَسْأَلُ لِيَتَعَلَّمَ، وَلَا يَعْرِفُ بِأَنَّهُ جَاهِلٌ  
فَلِذَلِكَ يَضَعُ عِلَاجَهُ.

وَقَدْ يَكُونُ السَّبَبُ فِي هَذَا الْجَهْلِ الْمُرَكَّبِ حُضُولُهُ



عَلَى شَهَادَةِ عَالِيَةٍ فِي تَخْصُّصِي دُنْيَوِي فَيُظَنُّ أَنَّهُ بِذَلِكَ  
صَارَ عَالِمًا فِي كُلِّ الْعُلُومِ.

وَقَدْ يَكُونُ الْغُرُورُ الْمَخْضُ؛ قَالَهُمْ عَلَّمْنَا مَا جَهِلْنَا،  
وَأَنْفَعْنَا بِمَا عَلَّمْنَا.

نَعَمْ قَدْ تَرِثُ الْمَرْأَةُ أَكْثَرَ مِنَ الرَّجُلِ :

لَوْ مَاتَ وَتَرَكَ: بِنَا وَأُمًّا وَأَنَا فَيَكُونُ:

نَصِيبُ الْبِنْتِ: النُّصْفُ لِاتِّفَادِهَا = ٣ أَسْهُمٍ

نَصِيبُ الْأُمِّ: الشُّدُسُ لِوُجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ = ١ سَهْمٍ

نَصِيبُ الْأَبِ: الشُّدُسُ + الْبَاقِي لِوُجُودِ الْفَرْعِ  
الْوَارِثِ الْأُنثَى = ١ + ١ = ٢ (سَهْمَانِ).

فَالْبِنْتُ وَهِيَ امْرَأَةٌ أَخَذَتْ أَكْثَرَ مِنَ الْأَبِ وَهُوَ رَجُلٌ.

وَهَذِهِ صُورَتُهَا :

٦		
٣	بَيْت	$\frac{١}{٢}$
١	أُم	$\frac{١}{٦}$
$٢ = ١ + ١$	أَب	$\frac{١}{٦} + ب$

وَكَذَلِكَ لَوْ تَرَكَ زَوْجَةً وَبَيْتًا وَأَخًا

الزَّوْجَةُ: الثُّمْنُ لِوُجُودِ الْقَرَعِ الْوَارِثِ - ١

الْبَيْتُ: النُّصْفُ لِانْفِرَادِهَا = ٤

الْأَخُ: الْبَاقِي تَقْصِيْبًا = ٣

فَقَدْ أَخَذَتِ الْبِنْتُ وَهِيَ امْرَأَةٌ أَكْثَرُ مِنَ الْأَخِ وَهُوَ  
رَجُلٌ، فَأَيْنَ الظُّلْمُ أَيُّهَا الظَّالِمُ لِنَفْسِكَ؟  
وَهْدِيهِ صُورَتُهَا:

٨		
١	زَوْجَةٌ	$\frac{١}{٨}$
٤	بِنْتُ	$\frac{١}{٢}$
٣	أَخٌ	ب

وَبَعْدَ: فَقَدْ وَقَعْتُ عَلَى هَذِهِ الرِّسَالَةِ الْمُبَارَكَةِ (تَفِيدُ  
الشُّبُهَاتِ حَوْلَ مِيرَاثِ الْمَرْأَةِ فِي الْإِسْلَامِ) لِفَضِيلَةِ  
الْشَّيْخِ أَبِي عَاصِمِ الْبَرَكَاتِيِّ؛ فَوَجَدْتُهَا عَلَى صِغَرِهَا مُفِيدَةً  
نَافِعَةً؛ حَيْثُ نَاقَشَ الشُّبُهَاتِ مُنَاقَشَةً عِلْمِيَّةً عَمِيقَةً؛ فَأَتَى  
عَلَى بُنْيَانِهِمْ مِنَ الْقَوَاعِيدِ؛ فَلَمْ يَتْرُكْ لَهُمْ قَاعِدَةً.

وَكَرَّرَ عَلَى شُبُهَاتِهِمْ فَلَمْ يَتْرُكْ لَهُمْ شُبُهَةً؛ فَاللَّهُ أَشْأَلُ  
أَنْ يَجْزِيَهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ  
وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ

وَكَتَبَهُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى : وَحِيدُ بْنُ عَبْدِ  
السَّلَامِ بْنِ بَالِي

مِصْرَ - كَفَرُ الشَّيْخِ - مُنْشَأَةُ عَبَّاسٍ

فِي ٢٧ / ٥ / ١٤٣٠ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## عَلَى سَبِيلِ التَّقْطِيعِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ تَعَالَى، تَحَمُّدُهُ وَتَسْتَعِينُهُ وَتَشْهَدِيهِ  
وَتَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ  
أَعْمَالِنَا، مَنْ يَشْهَدِ اللَّهَ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا  
هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا  
عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ  
مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ وَخَلَقَ  
مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَنَى بَيْنَهُمَا رِجَالًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ  
بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا  
 ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ  
 وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

وَبَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ  
 هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ  
 بِذَعَةٍ، وَكُلُّ بِذَعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

فَمَحْزُونٌ فِي زَمَنِ كَثُرَتْ فِيهِ فِتْنُ الشَّهَوَاتِ، وَفِتْنُ  
 الشُّبُهَاتِ بَعْدَ مُجَابَةِ الْعِلْمِ وَالْعُلَمَاءِ، وَقُشُورِ الْجَهْلِ،  
 وَتَصَدُّرِ السُّفَهَاءِ، وَالشُّبُهَاتِ لَا شَكَّ فِي الْأَعْظَمِ حَظًّا  
 وَأَثَرًا؛ لِأَنَّهَا إِذَا تَمَكَّنَتْ مِنَ الْقَلْبِ أَفْسَدَتْهُ، بَلْ تَضْرِبُهُ  
 فِي مَقْتَلٍ؛ فَلَا يُرْجَى لَهُ عَوْدٌ أَوْ فِيءٌ أَوْ إِفَاقَةٌ، وَكَمْ رَأَيْنَا  
 أَنَاسًا كَانُوا دُعَاءَ حَقٍّ وَصِدْقٍ فِيمَا يَظْهَرُ، فَجَاءَتْهُمْ

الشُّبُهَاتُ وَالتَّنْبِيهَاتُ، فَإِذَا هُمْ دُعَاءُ بَاطِلٍ وَزُورٍ  
وَبُهْتَانٍ، وَلِهَذَا تَعَلَّمَ الْحِكْمَةُ فِي نَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي صَحِيفَةِ التَّوْرَةِ، فَعَنْ  
جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَمَى النَّبِيَّ ﷺ  
بِكِتَابِ أَصَابِهِ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْكُتُبِ فَقَرَأَهُ أَسْبَغُ ﷺ  
فَغَضِبَ؛ فَقَالَ: «امْتَهُوْكُمْ فِيهَا يَا ابْنَ الْخَطَّابِ،  
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ حَشَكُم بِهَا يَبْضَاءَ نَفِئَةٍ، لَا  
تَسْأَلُوهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَيُخْبِرُوكُمْ بِحَقٍّ فَتَكْذِبُوا بِهِ، أَوْ  
بِبَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوا بِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ مُوسَى ﷺ  
كَانَ حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي»<sup>(١)</sup>.

وَرَوَى مُسْلِمٌ وَعَيْتُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
قَالَ: «بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ فَنَاسًا كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ:

(١) حسن. أخرجه أحمد (١٥١٥٦) وحسنه الألباني في الإرواء (١٥٨٩).



يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا، أَوْ يُمْسِي مُؤْمِنًا  
وَيُصْبِحُ كَافِرًا: يَبِينُ دِينُهُ بَعْرَاضٍ مِنَ الدُّنْيَا<sup>(١)</sup>،

وَنَقُولُ هَذَا لِمَنْ يَتَلَقَّوْنَ عَنِ الْمُسْتَشْفِرِينَ  
الْمُعَادِينَ لِلْإِسْلَامِ فِي غَالِبِ أَحْوَالِهِمْ وَأَطْرُوحَاتِهِمْ،  
أَوْ لِمَنْ يَدْخُلُونَ وَيَتَصَمَّحُونَ مَوَاقِعَ الشَّبَكَةِ الْعَكُورِيَّةِ  
(النَّت) فَفِيهَا مِنَ الْحَشَبِ الْكَثِيرُ وَالْكَثِيرُ، وَكُلُّهَا مَوَاقِعُ  
تُحَارِبِ الْإِسْلَامِ يُشْرِفُ عَلَيْهَا الْيَهُودُ وَالصَّارِي،  
وَعَثَرُهُمْ مِنَ الْمَلَا حِلَّةٍ وَالْعُلَمَائِينَ وَالْمُسْتَفْرِينَ.

وَمِمَّا يَثَارُ مِنْ حِينَ لِآخَرٍ مِنْ أَوْلِيكَ الْعُلَمَائِينَ  
وَالْمُسْتَفْرِينَ وَعَثَرِهِمْ قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْمَرْأَةَ طَلَمَهَا  
تَشْرِيعُ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ حَقَلْ مِيرَاثَهَا عَلَى النُّصَبِ مِنْ  
مِيرَاثِ الرَّحُلِ، وَبَيَاءَ عَلَيْهِ يُطَالِيُونَ بِمُسَاوَةِ الْمَرْأَةِ

(١) صحيح أخرجه مسلم (١٨٦) والترمذي (٢١٩٥) وأحمد (٨٠٣٠)

## بالرجل في السيرات<sup>(١)</sup>

(١) يدعو جمال الب، ويصر حامد أبو زيد، والطاهر الخداد، ومن قبلهم سلامة موسى وغيرهم إلى هذا واعمين أن ذلك هو من باب تطور الأحكام مع الزمان والمكان، ومستندهم أن الإسلام أعطى للمرأة جزءاً من الميراث بعد أن كانت لا تورث، وهو من باب التدرج، خوفاً من السرعة الخطيرة شديدة الوقع على المسلمين إلى حد غير محتمل<sup>١١</sup>، ولكن بعد التطور والتمدن وانتشار العلم؛ وبعد أن صارت المرأة تعمل بجانب الرجل فيجب مساواتها بالرجل، وهذا هو الصواب الملائم لروح الشريعة وتطور أحكام الإسلام برعمهم - وانتشر هذا الرأي في بدايته بين عدد من المستشرقين العربيين الذين رأوا في الشريعة الإسلامية مجرد حالة متطورة للقانون الجاهلي السائد بين العرب آنذاك، فالشريعة الإسلامية - خاصة في يتعلق بتنظيمات الأسرة والموارث - استمدت أحكامها - في نظرهم - من النظام القبلي، والأعراف الجاهلية، ومن المستشرقين الذين نسوا هذا الاتجاه، أجتسج جولدتسيهر، وولفرد كانتويل سميت، وذهب الأخير إلى أن الإسلام مرَّ بمراحل عديدة من التطور العقائدي والتشريعي، وعلى هذا فأحكام الإسلام لا بد من تغييرها وفق تغير الزمان والأحوال.

وَنَحْنُ فِي هَذِهِ الْمَقَالَةِ نَحَاوِلُ جَاهِدِينَ أَنْ نَعْرِضَ  
 حَقَائِقَ الْإِسْلَامِ وَإِنصَافَهُ لِلْمَرْأَةِ فِي كُلِّ قَضَائِيهَا، بَلْ  
 إِنصَافَهُ لِلْبَشَرِيَّةِ كُلِّهَا، وَهَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ نَظَرَ وَأَنْصَفَ،  
 وَبَدَّ الْحَقِّقَ وَالْتَعَصَّبَ، وَبَيَّانُ الْحَقِّ يَتَّيْنُ زَيْفُ رَأْيِ  
 هَؤُلَاءِ، وَفَسَادُ قَوْلِهِمْ، وَسُوءُ نِيَّتِهِمْ، أَوْ عَدَمُ فَهْمِهِمْ،  
 وَاللَّهُ وَحْدَهُ مِنْ وَرَاءِ الْقَصْدِ، اللَّهُمَّ اخْطُطْ عَنِّي بِهَا  
 وَزَرًا، وَأَكْتُبْ لِي بِهَا أَجْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا،  
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

أُذِرْ عَاصِمَ الْبِرْكَاتِي

(الشُّعَاعُ فِي شُغْبَانِ مُحَمَّدٍ)

قَابِلَةٌ ١٩٢٢ ٨٨٩١٢٩٠

وَهَذَا أَوْ أَنْ تُحْصِلِ الْمَطْلُوبَ

يُظَنُّ الْمُسْتَشْرِقُونَ وَأَتْبَاعُهُمْ أَنَّهُمْ بِإِثَارَةٍ مِثْلَ هَذِهِ  
الشُّهُاتِ، وَتَخَرُّصٍ مِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُمْ أَصَابُوا  
الْإِسْلَامَ فِي أُمُومِهِ الَّتِي يَقُومُ عَلَيْهَا، وَلَوْ أَنْصَفُوا لَعَلِمُوا  
أَنَّ جَهْلَهُمْ مُرَكَّبٌ، وَأَنَّ مِثْلَ هَذَا النَّوعِ مِنَ الْجَهْلِ  
يَفْضَحُ صَاحِبَهُ، وَيُودِي بِهِ إِلَى الْمَعَاطِيبِ وَالْمَهَالِكِ،  
وَيَنْزِلُ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا

فَلَمْ يَضُرَّهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ

وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

يَا نَاطِحَ الْجَبَلِ الْعَالِي لِيَتَكَلَّمَ

أَشْفَقَ عَلَى الرَّأْسِ لَا تُشْفِقُ عَلَى الْجَبَلِ

وَالْعَجِيبُ أَنَّ الْمُسْتَشْرِقِينَ مَخْبِطُونَ فِي أَطْرُوحَاتِهِمْ؛

فَنَارَةٌ حِينَ يُعْجِبُهُمْ تَشْرِيعَ الْإِسْلَامِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ مُسْتَمَدُّ  
 مِنَ الْقَانُونِ الرُّومَانِيِّ الْقَدِيمِ، حَتَّى لَا تَكُونَ الْمَزِيَّةُ  
 لِلْإِسْلَامِ، وَنَارَةٌ بُهَاجِمُونَ تَشْرِيعَ الْإِسْلَامِ، وَيَتَّهِمُونَهُ  
 بِالنَّقْصِ وَالظُّلْمِ؛ كَمَا فِي مَسْأَلَتِنَا مَوْضُوعِ الْبَحْثِ، وَهِيَ  
 طَرِيقَةُ الْجَاهِلِيِّينَ مِنَ الْعَرَبِ الَّذِينَ كَانُوا يُسَمُّونَ  
 النَّبِيَّ ﷺ: الصَّادِقَ الْأَمِينَ، وَيَقُولُونَ: مَا جَرَّبْنَا عَلَيْكَ  
 كَذِبًا، ثُمَّ صَارُوا بَعْدَ أَنْ دَعَاهُمْ يَقُولُونَ: سَاجِرٌ، شَاعِرٌ،  
 مَجْنُونٌ، يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ، وَهِيَ نَفْسُ مَقَالَةٍ  
 الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِسْلَامَ ظَلَمَ الْمَرْأَةَ لِحِسَابِ  
 الرَّجُلِ ١.

قَالَ تَعَالَى ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُنِيرٌ زُرِّيَّةً وَلَوْ  
 كُفِّرُوا الْكَافِرُونَ﴾ ٢ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ  
 لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴿٩٨﴾ [الصَّف. ٨، ٩].

وَلِلْجَايَةِ عَلَيْهِمْ تُقُولُ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَلَيْسَ يَصِخُّ فِي الْأَذْهَانِ شَيْءٌ

إِذَا اخْتَجَّ السَّمَاءُ إِلَى دَلِيلٍ

أَوَّلًا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَعَبَّدْنَا بِالْاِسْتِسْلَامِ لَهُ، وَالرَّضَا  
وَالانْقِيَادَ لِمَا أَمَرَ بِهِ، قَالَ سُبْحَانَهُ. ﴿وَأَنِسُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ  
وَأَسْلِمُوا لِمِمَّن قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ  
﴿٥٥﴾ وَأَسْمِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ مِمَّن قَبْلَ  
أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَعْتَهُ وَأَسْمَرُ لَا تَشْعُرُونَ﴾

[الزمر: ٥٤، ٥٥]

وَقَالَ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَإِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ  
وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ  
الْمُقْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١].

وَاللَّهُ مُبْدِئُهَا وَتَعَالَى حَلَقُ خَلْقِهِ، وَهُوَ وَحْدَهُ الَّذِي  
يَعْلَمُ مَا يَصْلُحُ لَهُمْ وَمَا لَا يَصْلُحُ.

وَقَدْ خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا فِي السَّخْلَقَةِ، وَلِهَذَا  
قَالَ مُبْدِئُهَا: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَو كَالْأُنْثَى﴾ [آل عمران: ٣٦].

فَالْمَرْأَةُ تَحْمِلُ وَتَلِدُ، وَتُرْصِعُ وَتُرَبِّي وَتَقُومُ عَلَى  
شُؤْنِ بَيْتِهَا وَرَوْحِهَا وَأَوْلَادِهَا، وَالرَّجُلُ يَسْعَى  
وَيَكْتَسِبُ وَيُنْفِقُ، وَلَهُ وِلَايَةٌ وَقَوَامَةٌ عَلَى رَوْحِيَّةٍ وَأَوْلَادِهِ،  
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللِّرِّجَالِ عَلَىٰ ذَرَجَةٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾  
[البقرة: ٢٢٨]، وَقَالَ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى  
النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنْعَمُوا مِنْ  
أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤]

وَبِهَذَا تَسِيرُ الْحَيَاةُ بِهَذَا التَّوَارِينِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ؛  
فَالْمَرْأَةُ لَهَا دَوْرُهَا، وَلَهَا مَكَانَتُهَا وَلَهَا مَنَزِلَتُهَا

الرَّفِيعَةُ، مِنَ الْاِخْتِرَامِ وَالتَّبْجِيلِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ  
 أَنْقُورًا رَكِبُهُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ فِيهِمَا  
 رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَأَنْتُمْ عَلَى اللَّهِ الَّذِينَ قَسَّاءُ لَوْ كُنْ بِهِمُ وَالْأَرْحَامُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ  
 عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

وَقَالَ سُبْحَانَهُ. ﴿وَعَايَشُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ  
 كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا  
 كَثِيرًا﴾ [الباء ١٩]، وَانْظُرْ كَيْفَ أَمَرَ اللَّهُ الْأَزْوَاجَ  
 بِحُسْنِ الْعِشْرَةِ، وَلَوْ وَجِدْتَ كَرَاهِيَةً، فَكَيْفَ تَكُونُ  
 الْعِشْرَةُ مَعَ الْمَحَبَّةِ.

ثَانِيًا: نَقُولُ. إِنَّ التَّشْرِيعَ الْإِسْلَامِيَّ هُوَ التَّشْرِيعُ  
 الْإِلَهِيُّ الْوَحِيدُ الْمَعْمُولُ بِهِ فِي الْأَرْضِ، فَكُلُّ  
 التَّشْرِيعَاتِ سِوَاهُ هِيَ قَوَائِينُ وَضْعِيَّةٌ مِنْ صُنْعِ الْبَشَرِ، أَوْ  
 مَوْرُوثَاتٌ وَعَوَائِدُ وَتَقَالِيدُ بَاقِيَةٍ لَدَى بَعْضِ النَّاسِ، أَوْ



بَقَايَ تَشْرِيعَاتٍ مُّحَرَّفَةٍ وَمُبَدَّلَةٍ مِنْ شَرَائِعَ لَدَى أُمَّةٍ قَبْلَ  
الْإِسْلَامِ كَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى.

قَالُوا: لَوْ كُنْتَ هَذِهِ الشَّرَائِعُ بَاقِيَةً دُونَ تَحْرِيفٍ أَوْ  
تَزْوِيرٍ أَوْ تَبْدِيلٍ، فَإِنَّ شُرْعَةَ الْإِسْلَامِ نَاسِخَةٌ لَهَا، فَشَرَعُ  
مَنْ قَبْلَنَا لَيْسَ بِشَرَعٍ لَنَا إِلَّا إِذَا وَافَقَ شَرْعَنَا، فَالْإِسْلَامُ  
هُوَ الدِّينُ الْخَاتَمُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ دِينًا سِوَاهُ، قَالَ  
اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَفَ  
الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْوَلَدُ بِمَا  
بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِثَانِيَةِ اللَّهِ فَأِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾

[آل عمران: ١٩٠]

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ عِوَاذَ الْإِسْلَامِ دِينَنَا فَلَنْ يُقْبَلَ  
مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ  
بِهِنَّ الْقُلُوبُ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ وَلَا تُكُن لِلْخَافِينَ خَصِيمًا ﴾

[النساء: ١٠٥]

إِذَا قَالَ شُرَعَةُ الْمَرَلَةُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَالْبَاقِيَةُ كَمَا نَزَلَتْ  
لَمْ تَعْبَثْ بِهَا الْأَيْدِي بِالتَّلَاعُوبِ هِيَ شُرَعَةُ الْإِسْلَامِ؛ وَلِذَا  
فِيهِ الْمُتَهَيِّمَةُ الصَّالِحَةُ لِلْعِبَادِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّا  
أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا الْيَهُودُ الَّذِينَ  
أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّيْنِوْنَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا  
مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا  
النَّاسَ وَأَخْشَوُا اللَّهَ لَا تَشْتَرُوا بِقَائِنِي شَيْئًا قَلِيلًا رَمَسَ لَمْ  
يَحْكُمُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿١١﴾ وَكَبْنَا عَلَيْهِمْ  
فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ  
وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالْيَدَ بِالْيَدِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ  
تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ

اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿١٦﴾ وَقَفِينَا عَلَىٰ مَا نُرِيهِمْ يُعِيسَىٰ ابْنَ  
 مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَمَأْتِيَةً إِلَيْنَا فِي حُكْمٍ  
 وَنُورٍ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ  
 ﴿١٧﴾ وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أُنزِلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ  
 بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١٨﴾ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ  
 بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ  
 فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ  
 مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ فِرْقَةً وَرِثَةً لِّتَسْأَلَ عَنْ شَاءِ اللَّهِ  
 لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَقِيمُوا  
 الصِّرَاطَ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَبَلِّغْهُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ  
 تَخَلِّفُونَ ﴿١٩﴾ وَإِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ  
 وَأَخَذَرْتُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أُنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا  
 يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُفْسِدَ بَعْضَ دِينِهِمْ وَإِنْ كَثُرَ مِنْ النَّاسِ لَافْسِقُونَ ﴿٢٠﴾

أَتَحْكُمَ الْبَيْهَاتِ يَتَعَوَّنُ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٥﴾

[المائدة: ٤٤-٥٥]

وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْأَخْذِ عَنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ  
فِيمَا يَتَدَيَّنُ لِلَّهِ بِهِ، وَالتَّشْرِيعُ وَالْحُكْمُ دَاخِلٌ فِي  
هَذَا أَصَالَةٍ.

فَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ  
بِكِتَابِ أَصَالَةٍ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْكُتُبِ فَقَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ  
فَغَضِبَ فَقَالَ: « أَمْتَهُوْكُمْ فِيهَا يَا ابْنَ الْخَطَّابِ،  
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ جَشْتُكُمْ بِهَا يَبِضَاءَ نَفِيقَةٍ،  
لَا تُسْأَلُوهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَيُخَيِّرُوكُمْ بِحَقٍّ فَتَكْذِبُوا  
بِهِ، أَوْ يَبْاطِلُ فَتَصَدُّقُوا بِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ

أَنَّ مُوسَى ﷺ كَانَ حَيًّا مَا وَسِعَتْهُ إِلَّا أَنْ  
يُتَّبِعُنِي<sup>(١)</sup>

قَالَ تَعَالَى : ﴿أَوَمَنْ كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا  
يَمْشِي يَوْمَ فِي النَّاسِ﴾ [الأنعام، ١٢٢].

وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «لَقَدْ تَرَكْنَا مُحَمَّدًا ﷺ وَمَا يَحْرُكُ  
طَائِفٌ جَنَاحِهِ فِي السَّمَاءِ إِلَّا أَذْكَرْنَا مِنْهُ عِلْمًا<sup>(٢)</sup>».

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا  
كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتُهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ،  
وَيُنْذِرَهُمْ شَرًّا مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ<sup>(٣)</sup>».

---

(١) تقدم تخرجه.

(٢) أخرجه أحمد (٢٠٨٥٤) والبراري مسنده (٣٨٩٧)

(٣) صحيح أخرجه مسلم (١٨٤٤) والنسائي (٤١٩١) وابن  
ماجه (٣٩٥٦).

وَلِهَذَا قَالَ الْمُفَكِّرُ الْغَرِيبُ "غُشْتَف لُونُون" عَنْ  
مِيرَاثِ الْمَرْأَةِ فِي الْإِسْلَامِ:

"إِنَّ مَبَادِيَّ الْمِيرَاثِ الَّتِي يُنْصُ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ عَلَى  
جَانِبٍ عَظِيمٍ مِنَ الْعَدْلِ وَالْإِنْصَافِ .. وَيَظْهَرُ مِنْ  
مُقَاتَلَتِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَقُوقِ الْفَرَنْسِيَّةِ وَالْإِنْجِلِيزِيَّةِ أَنَّ  
الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ مَسَحَتْ الزُّوجَاتِ حُقُوقًا فِي  
الْمِيرَاثِ لَا نَجِدُ لَهَا مَثِيلًا فِي قَوَانِينَا " ١٠ هـ

رَابِعًا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْحَكَمُ الْعَدْلُ، لَا يُحَاطَى  
أَحَدًا عَلَى أَحَدٍ: لَا أَبْيَضَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا رَجُلَ عَلَى  
امْرَأَةٍ، وَلَا عَرَبِيًّا عَلَى أَعْجَمِيٍّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا  
يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ  
أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء ٤٠].

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ

النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٤٤﴾ [يوس ٤٤].

وَقَالَ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿رَوِّعَ الْكِتَابَ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ  
مُسْتَفْزِينَ بِمَا فِيهِ وَيَقُولُونَ بَنَيْنَا مَا لَ هَذَا الصَّكَّتِ لَا  
يُعَادِرُ صَعِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَيْنَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاسِرًا  
وَلَا يَظْلِمُ رُبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف ٤٤].

وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ  
فِيمَا رَوَى عَنِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ : يَا  
عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ يَنَافُؤَ  
مُحَرَّمَ مَا فَلَا تَطَافُؤُوا<sup>(١)</sup>.

(١) صحيح أخرجه مسلم (٢٥٧٧) والبخاري في الأدب  
المفرد (٤٩٠) وأبو داود الطيالسي (٤٦٣) والبيهقي في شعب  
الإيمان (٧٠٨٨) وابن حبان في صحيحه (٦١٩) والطبراني في  
مسند الشاميين (٣٣٨).

قَالَهُ تَعَالَى لَهُ أَوْصَافُ الْكَمَالِ وَالْجَلَالِ، وَمُنَرَّةٌ  
عَنْ كُلِّ نَقْصٍ وَعَيْبٍ، وَمَنْ ادَّعَى أَنَّ شَرِيعَةَ الْإِسْلَامِ  
فِي بَابِ مِيرَاثِ الْمَرْأَةِ نَاقِصَةٌ وَظَالِمَةٌ فَقَدْ اتَّهَمَ  
اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ ﷺ، وَهَذَا مِنَ الْكُفْرِ الصَّرَاحِ.

خَامِسًا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَيَّنَّ مَقَادِيرَ الْإِرْثِ فِي  
الْقُرْآنِ؛ فَذَكَرَ النُّصْفَ وَالرُّبْعَ وَالثَّلْثِينَ وَالثَّلْثَ  
وَالسُّدُسَ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَدَدَ رَكَعَاتِ  
الصَّلَوَاتِ، وَلَا مَقَادِيرَ الزَّكَاةِ وَلَا أَنْصِبَتَهَا فِي الْقُرْآنِ،  
مَعَ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْإِسْلَامِ هِيَ أَعْلَى شَأْنًا مِنَ  
الْمَوَارِيثِ، وَهَذَا فِيهِ بَيَانٌ لِشَأْنِ الْمِيرَاثِ، وَأَنَّ  
الظُّلْمَ فِيهِ إِنَّهُ عَظِيمٌ، وَخَطَرٌ كَبِيرٌ، فَكَيْفَ يُقَالُ إِنَّ  
الْمَرْأَةَ فِي الْإِسْلَامِ ظَلِمَتْ فِي مِيرَاثِهَا !!؟

فَالنُّصْرُ الْيَبِيَّ بَيَّنَّتْ وَوَضَّحَتْ الْأَنْصِبَةَ وَمَقَادِيرَ



الْإِزْثِ، وَالْمُسْتَحْقِّينَ لَهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ، أَوْ فِي  
سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ هِيَ نُصُوصٌ قَطْعِيَّةُ الثُّبُوتِ، قَطْعِيَّةُ  
الدَّلَالَةِ، فَلَا مَجَالَ لِدَعْوَى الِاجْتِهَادِ بِمَا يُحَالِفُهَا؛  
فَهِىَ لَا تُرَدُّ وَلَا تُخَالَفُ إِلَّا بِمَخْضِ الْهَوَى، قَالَ  
تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ  
أَسْأَلُ مَنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَمْيِرْهُدَى يَمْيِرْ أَنَّهُ لَيْسَ بِاللَّهِ لَا يَهْدِي  
الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [التقصير ٥٠].

وَقَالَ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿ تِلْكَ أَتَّبَعَ الذِّبْرَ طَلَعُوا أَهْوَاءَهُمْ يَمْيِرْ  
عَلَيْهِمْ فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَسْأَلَ اللَّهَ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾

[الروم: ٢٩]

وَيَعْدَ أَنْ حَذَرَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ اتِّبَاعِ الْهَوَى،  
وَأَقْوَالِ الضَّلَالِ وَالْمُضِلِّينَ أَمَرَ بِاتِّبَاعِ الدِّينِ الْحَقِّ  
مَقَالَ حَلَّ شَأْنُهُ. ﴿ فَأَفْتِدْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ  
الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ

الْفَيْتُ وَلَكَ أَكْثَرُ النَّكَاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿ [الروم، ٣٠].

سَادِسًا: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ نَصِيبَ الْمَرْأَةِ فِي الْمِيرَاثِ هُوَ الْأَضْلُ، فَقَالَ جَلَّ وَعَلَا ﴿ يُوَصِّيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِهِ حَكْمٌ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَقِّ الْأُنثَى ﴾ [النساء ١١].

وَلَمْ يَقُلْ لِلْأُنثَى نِصْفُ حَقِّ الذَّكَرِ، وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْمَرْأَةَ أَخَذَتْ حَقَّهَا تَمَامًا غَيْرَ مَنْقُوصٍ.

سَابِعًا: أَنَّ اللَّهَ بَعْدَ أَنْ وَرَثَ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ مَا قَضَى بِهِ قَالَ: ﴿ يِلَّكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ أَتُورُ الْعَظِيمُ ﴾ [النساء ١٣، ١٤]، فَهَلْ بَعْدَ يَقِصِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا كَالَّذِي فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿ [النساء ١٣، ١٤]، فَهَلْ بَعْدَ

هَذَا التَّحْذِيرِ الْحَاثِمِ يَزْعُمُ زَائِعٌ أَنَّ النَّصِيبَ الَّذِي قَرَضَهُ اللَّهُ لِكُلِّ وَارِثٍ فِي كِتَابِهِ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَصُولِهِ

الثَّابِتِ النَّبِيِّ لَا يَتَخَطَّاهَا أَحَدٌ؟ وَمَا مَعْنَى الْحُدُودِ إِذَنْ فِي الْآيَةِ، تِلْكَ الَّتِي وَعَدَ اللَّهُ مِنْ يَتَخَطَّاهَا بِنَارٍ يَخْلُدُ فِيهَا، وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ؟!!<sup>(١)</sup>.

وَرَوَى مُجَاهِدٌ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: يَغْزُو الرُّجَالُ وَلَا يَغْزُو النِّسَاءُ، وَإِنَّمَا لَنَا نِصْفُ الْحِيرَاتِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تَنَمَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢]. قَالَ مُجَاهِدٌ: فَأَنْزَلَ فِيهَا ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحراب: ٣٥]. وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ أَوَّلَ ظَلَعِيَّةٍ قَدِمَتْ الْمَدِينَةَ مُهَاجِرَةً<sup>(٢)</sup>.

(١) مكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة ص ١٤٦

للدكتور محمد بلناجي، طبعة دار السلام ١٤٢٠ هـ

(٢) صحيح أخرج الترمذي (٣٠٢٢)، وأحمد (٢٦٧٣٦)،

والطبراني في الكبير (٢٣/٢٨٠) (٦٠٩)، والمحاكم في

المستدرک (٣١٩٥).

ثَامِنًا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي تَشْرِيعِهِ وَرَثَ الْمَرْأَةِ  
وَكَانَتْ لَا تَرِثُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى  
فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ  
وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ  
مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾ [النساء: ٧].

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ  
وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ  
عَقِيلٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «جَاءَتِ امْرَأَةُ سَعْدِ  
بِنِ الرَّبِيعِ بِابْنَتَيْهَا مِنْ سَعْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ:  
يَا رَسُولَ اللَّهِ هَاتَانِ ابْنَتَا سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ قُتِلَ  
أَبُوهُمَا مَعَكَ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيدًا، وَإِنَّ عَمَّهُمَا أَحَدًا  
مَالَهُمَا فَلَمْ يَدَعْ لَهُمَا مَالًا، وَلَا تُنْكَحَانِ إِلَّا  
وَلَهُمَا مَالٌ، قَالَ: «يَقْضِي اللَّهُ فِي ذَلِكَ» فَتَرَلْتُ

آيَةُ الْمِيرَاثِ؛ فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَمَّهُمَا  
فَقَالَ: «أَعْطِ ابْنَتِي سَعْدَ الثَّلَاثِينَ، وَأَعْطِ أُمَّهُمَا  
الْثَمَنَ، وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لَكَ»<sup>(١)</sup>.

وَأَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمَرْأَةَ كَانَتْ هِيَ الْأُخْرَى  
مَتَاعًا يُورَثُ؛ وَذَلِكَ إِذَا مَاتَ زَوْجُهَا يَرِثُهَا ابْنُ  
زَوْجِهَا، وَيَنْكِحُهَا فَهِيَ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ وَحَرَّمَهُ، فَقَالَ  
تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ  
كَرِهًا﴾ [نساء ١٩].

تَاسِعًا . أَنَّ الْإِسْلَامَ لَمْ يُلْزِمِ الْمَرْأَةَ بِأَيَّةِ أَعْبَاءٍ مَالِيَّةٍ،  
فَإِذَا تَزَوَّجَتْ أَوْجَبَ لَهَا الشَّرْعُ الشُّكْنَى وَالنَّفَقَةَ  
بِالْمَعْرُوفِ عَلَى زَوْجِهَا؛ فَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ

(١) إسناده حسن أخرجه أحمد (١٤٨٤٠) والترمذي (٢٠٩٣)

وقال حسن صحيح، وأبو داود (٢٨٩١)، وابن ماجه (٢٧٢٠).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: «تَقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَإِنْ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوْطِئَنَّ فُرُشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُوْنَ، فَإِنْ فَعَلْنَ فَأَضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا خَيْرَ مَبْرَحٍ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ»<sup>(١)</sup>.

وَرَوَى ابْنُ مَاحَةَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَا حَقُّ الْمَرْأَةِ عَلَى الزَّوْجِ؟ قَالَ: «أَنْ يُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمَ، وَأَنْ يَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَى، وَلَا يَضْرِبُ الْوَجْهَ، وَلَا يَقْبَحَ، وَلَا يَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ».

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ

(١) أخرجه 'مسلم' (١٢١٨)، والنسائي في الكبرى (٩١٧٩).

هَذَا بِنْتُ عَتَبَةَ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ  
رَجُلٌ شَجِيحٌ، وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي إِلَّا  
مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ؛ فَقَالَ: «خُذِي مَا  
يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ»<sup>(١)</sup>.

وَهِيَ غَيْرُ مُكَلَّفَةٍ بِالنَّفَقَةِ عَلَى الْأَوْلَادِ؛ فَفَقَعَتْهُمْ عَلَى  
أَبْيِهِمْ، يَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ  
بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة ٢٣٣].

وَكَذَا وَهِيَ أُمُّ لَهَا حَقُّ النَّفَقَةِ وَالشُّكْنَى وَالْبِرُّ عَلَى  
أَوْلَادِهَا، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْجَدَّةِ أَوْ الْحَفِيدَةِ، وَهِيَ  
بِنْتُ لَهَا نَفْسُ الْحَقِّ عَلَى أَبِيهَا، وَهِيَ أُخْتُ لَهَا  
نَفْسُ الْحَقِّ عَلَى أُخِيهَا.

وَالْعَدَالَةُ تَقْتَضِي أَنْ يَزِيدَ نَصِيبُ مَنْ تَحِبُّ عَلَيْهِ

(١) أخرجه البخاري (٥٣٦٤)، ومسلم (١٧١٤)

## النِّفَقَةُ عَلَى قَاعِدَةٍ: "الْغُرْمُ بِالْغَنَمِ"

وَبِالْمُقَارَنَةِ بَيْنَ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ وَبَيْنَ غَيْرِهَا  
- وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ - نَجِدُ أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَدْعُونَ أَنَّهُمْ  
- يَرْعِيهِمْ - يُسَاوُونَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْحَرَّةِ<sup>(١)</sup>، نَجِدُ أَنَّ

(١) هذه المساواة جاءت بفواين وضعية ، لأن المرأة لا تراث في  
شريعة التوراة التي من المفترض أن يحكم بها اليهود والنصارى ،  
بل إن المرأة في التوراة متاع يورث، جاء في كتابهم المقدس في  
صغر التنية (٥) (د، سكن إحوة معا ومات واحد منهم وليس  
له ابن فلا يضر امرأة الميت إلى خارج لرجل أجنبي. أحو زوجها  
يدخل عليها ويتحدّها لنفسه روجة ويقوم بها بواجب أخي  
الروح (٦) والبكر الذي تده يقوم باسم أخيه الميت لئلا يمسح  
اسمه من إسرائيل (٧) وإن لم يرصى الرجل أن يأخذ امرأة أخيه  
تصعد امرأة أخيه إلى الباب إلى الشيوخ وتقول قد أبى أحو  
زوجي أن يفيم لأخيه اسماً في إسرائيل. لم يشأ أن يقوم لي بواجب  
أخي الزوج انتهى



الرَّجُلُ لَا يُنْفِقُ عَلَى ابْنَتِهِ إِذَا بَلَغَتْ سَنَ السَّادِسَةِ  
عَشْرَةَ، وَيَطْرُدُهَا مِنَ الْبَيْتِ، أَوْ تَطْلُ فِي الْبَيْتِ  
بِالْإِسْجَارِ، وَالزَّوْجَةُ لَا بُدَّ أَنْ تَعْمَلَ وَتُشَارِكَ الرَّوْجَ  
فِي النِّفَقَاتِ، وَالْأَخُ لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِأَخِيهِ فِي النِّوَاحِي  
الْمَالِيَّةِ وَالنِّفَقَةِ عَلَيْهَا، وَلَيْسَ لِلْأُمِّ أَيُّ حَقٍّ مَالِيٍّ عَلَى  
أَوْلَادِهَا، حَتَّى وَلَوْ مَاتَتْ جُوعًا.

عَاشِرًا: أَنَّ اعْتِبَارَاتِ الْإِرْثِ فِي الْإِسْلَامِ لَيْسَتْ  
الذَّكُورَةُ وَالْأُنْثَى، وَإِنَّمَا دَرَجَةُ الْقَرَابَةِ مَعَ السَّمِيرَةِ،  
فَإِنَّ ابْنَتَ لَا تَسَاوِي فِي مِيرَاثِهَا مَعَ الْأَخْتِ إِذَا  
اجْتَمَعَتَا، وَهَذِهِ أُثْنَى وَتِلْكَ أُثْنَى، وَأَيْضًا مَوْقِعُ  
السَّجِلِ الْوَارِثِ لَهُ اعْتِبَارُهُ، فَابْنَتُ لَا تَسَاوِي مَعَ  
بِنْتِ الْبَيْتِ، وَهَذِهِ أُثْنَى وَتِلْكَ أُثْنَى.

حَادِي عَشَرَ: إِنَّ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْإِسْلَامِ مَا

يَمْنَعُ مِنْ تَفْرِيرِ الْمُسَاوَاةِ الْكَامِلَةِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ  
وَالرَّجُلِ «مَتَى انْتَهَتْ أَسْبَابُ تَمَوُّقِهِ عَلَيْهَا» وَعَمَلًا  
بِمَبْدَلِ «التَّدْرِجُ فِي التَّشْرِيعِ» فَهُوَ تَكْذِيبٌ وَاضِحٌ  
وِإِنْكَارٌ صَرِيحٌ لِمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ  
دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾  
[المائدة: ٣]. وَهُوَ حُكْمٌ عَلَى نُصُوصِ الْقُرْآنِ وَالشُّعْرِ  
بِأَنَّهَا جَاءَتْ نَاقِصَةً عَنِ الْمَطْلُوبِ الِذِي لَنْ يُكْمِلَهَا  
بَلْ سَيَنْقُضُهَا، وَيُلْغِي بَعْضَ أَحْكَامِهَا، وَهُوَ رَفْصٌ  
لِمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مُنْذُ عَصْرِ الصَّحَابَةِ  
بِأَنَّهُ لَا تَسْخَ لِأَحْكَامٍ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(١)</sup>.

ثَانِي عَشَرَ - وَهُوَ الْأَهَمُّ - : أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَرِثُ  
نِصْفَ مِيرَاثِ الرَّجُلِ بِإِطْلَاقٍ.

(١) مكانة المرأة ص ١٤٦ - ١٤٧.

الدَّارِسُ لِيَعْلَمَ الْمِيرَاثَ فِي الْإِسْلَامِ يَعْلَمُ تَمَامًا  
أَنَّ الْمَرْأَةَ لَهَا نِصْفُ الرَّجُلِ فِي خَالَاتِ خَمْسٍ  
فَقَطْ، وَبَاقِي الْخَالَاتِ تَتَسَاوَى مَعَهُ، أَوْ تَزِيدُ عَلَيْهِ

الْخَالَاتُ الْخَمْسُ هِيَ:

(١) عِنْدَ وُجُودِ أَوْلَادٍ ذَكَوْرًا وَإِنَاثًا لِمُتَوَفَّى.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ  
مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١].

(٢) عِنْدَ مِيرَاثِ الزَّوْجِ مِنَ الزَّوْجَةِ؛ فَإِنَّهُ يَرِثُ  
ضِعْفَ مَا تَرِثُ الزَّوْجَةُ مِنَ الزَّوْجِ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ بِمَا صَفَّ مَا تَرَكَ  
أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَوْ بَكْرٌ لِهِنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ  
فَلََكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيِّنَّ يُوْصِيَنَّ

بِهَا أَوْ دَيْنٌ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ  
وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ  
بَعْدِ وَصِيَّتِكُمْ تَوْصِيَّتِكُمْ بِهَا أَوْ دَيْنٌ ﴿ [النساء: ١١٢].

وَهَذَا لَعَنَةُ لَا بُدَّ مِنْهَا لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ يَتَّبِعُ أَحْكَامَ  
التَّوَارِيثِ فِي الْإِسْلَامِ؛ وَهِيَ أَنَّ الرُّوْجَ وَالرَّوْجَةَ لَا  
يَجْتَمِعَانِ فِي التَّوَارِيثِ مِنْ بَعْضِهِمَا، لِأَنَّهُ لَوْ وَرِثَ  
الرُّوْجُ فَإِنَّ السَّمِيَّةَ هِيَ الرُّوْجَةُ، وَلَوْ وَرِثَتِ الرُّوْجَةُ  
فَإِنَّ السَّمِيَّةَ هِيَ الرُّوْجُ؛ فَكَيْفَ يُقَالُ: إِنَّ الْإِسْلَامَ  
فَصَلَ الرُّوْجُ عَلَى الرُّوْجَةِ وَهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ  
أَصْلًا؟!!

(٣) الْأَبُ يَرِثُ ضِعْفَ الْأُمِّ إِذَا مَاتَ وَلَدُهُمَا،  
وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ إِلَّا أَبَوَاهُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَرَرْتَهُ، أَنْوَاهُ فَلَا تَمْسُ  
أُثْلُثُ﴾ [النساء: ١١].

لِلْأُمِّ الثُّلُثُ، وَلِلْأَبِ الْبَاقِي، وَهُوَ الثُّلُثَانِ.

(٤) مِيرَاثُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنْ أَخِيهِمَا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ  
حَقِّ الْأُنثِيَّتَيْنِ بِمَا أَنَّ اللَّهَ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ يَكْفِي شَعْنَهُ  
عَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٧٦].

(٥) الْأَبُ يَرِثُ ضِعْفَ الْأُمِّ إِذَا مَاتَ وَلَدُهُمَا، وَلَهُ  
ابْنَةٌ وَاحِدَةٌ.

لِلابْنَةِ النِّصْفُ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَالْبَاقِي لِلْأَبِ:  
وَهُوَ الثُّلُثُ.

وَهُنَاكَ حَالَاتٌ كَثِيرَةٌ تَزِيدُ الْمَرْأَةَ فِي مِيرَاثِهَا عَنِ  
الرَّجُلِ؛ وَذَلِكَ لاعتبارِ دَرَجَةِ الْقَرَابَةِ.

حَالَاتٌ تَتَسَاوَى فِيهَا الْمَرْأَةُ مَعَ الرَّجُلِ فِي  
الْمِيرَاثِ:

(١) مِيرَاثُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِأُمٍّ مِنْ أُخِيهِمَا  
لِأُمْتِهِمَا إِذَا عَابَ الْحَاجِبُ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَّةٌ  
أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ فَإِنْ  
كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ  
وَصِيَّةِ يُوَصَّى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَاعَفٍ وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ  
عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٢].

(٢) الْأَبُ وَالْأُمُّ عِنْدَ وُجُودِ الْأَبْنَاءِ الذُّكُورِ  
لِلْمَيِّتِ.

قَالَ تَعَالَى. ﴿وَلِلَّذِينَ يُتْرَكُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا رَكَ  
إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [نساء: ١١].

(٣) الْأَبُ وَالْأُمُّ عِنْدَ وُجُودِ أَوْلَادٍ إِنَاثٍ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ.

لِأَنَّ بَنَاتَ الْمَيِّتِ يَرِثْنَ الثَّلَاثِينَ، وَيَبْقَى الثَّلَاثُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ لِكُلِّ مِنْهُمَا سُدُسًا

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كُنْ سِوَهُ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثًا مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَيُّوبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ (الباء ١١).

(٤) إِذَا كَانَ الْوَرِثَةُ زَوْجًا وَأُخْتًا شَقِيقَةً، أَوْ أُخْتًا لِأَبٍ.

لِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلْأُخْتِ النِّصْفُ.

(٥) لَوْ مَاتَ عَنْ بَنَيْنِ وَأَخٍ

لِلْبَنَيْنِ اثْنَتَانِ، وَالْبَاقِي - وَهُوَ الثَّلَاثُ - لِلْأَخِ.

وَمِنْهَا حَالَاتُ تَرِثُ الْمَرْأَةُ أَكْثَرَ مِنَ الرَّجُلِ.

مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ:

(١) لَوْ مَاتَ وَتَرَكَ بِنْتًا وَأُمًّا وَأَبًا؛ فَلِبْنَتُ تَرِثُ  
النُّصْفَ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَلِلْأَبِ الْبَاقِي تَعْصِيًّا،  
فَلِبْنَتُ هُنَا وَرِثَتْ أَكْثَرَ مِنَ الْأَبِ.

(٢) لَوْ مَاتَتْ وَتَرَكَتْ بِنْتًا وَزَوْجًا وَأَبًا.

فَلِلْبِنْتِ النُّصْفُ، وَلِلزَّوْجِ الرُّبْعُ، وَالْبَاقِي لِلْأَبِ؛  
وَهُنَا الْبِنْتُ وَرِثَتْ أَكْثَرَ مِنَ الزَّوْجِ وَمِنَ الْأَبِ، وَهِيَ  
أُنْثَى.

(٣) مَاتَ وَتَرَكَ بِنْتًا وَبْنًا وَأَبًا.

لِلْبِنْتِ النُّصْفُ، وَلِلْبْنِ الْاِبْنِ السُّدُسُ تَكْمِلَةً  
الْثَّلَاثِينَ، وَلِلْأَبِ الْبَاقِي تَعْصِيًّا.



(٤) مَاتَ عَنْ بِنْتٍ وَابْنِ ابْنٍ وَأُمٍّ.  
لِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَلِلابْنِ الْاَبْرِ  
الْبَاقِي تَعَصِيًا.

(٥) مَاتَ عَنْ زَوْجَةٍ وَبِنْتٍ وَأَخٍ.  
لِلزَّوْجَةِ الثُّنَى، وَلِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَالْبَاقِي لِلْأَخِ.  
(٦) مَاتَتْ عَنْ زَوْجٍ وَأُمٍّ وَجَدٍّ وَإِخْوَةٍ لِأُمٍّ وَإِخْوَةٍ  
لِأَبٍ.

لِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِكُلِّ مِنَ الْأُمِّ وَالْجَدِّ السُّدُسُ،  
وَالْبَاقِي لِلْإِخْوَةِ لِأَبٍ، وَالْإِخْوَةُ لِأُمٍّ مَعَجُوبُونَ.  
فَالْأُمُّ وَرَثَتْ أَكْثَرَ مِنْ نَصِيبِ الْوَاحِدِ مِنَ الْإِخْوَةِ  
لِأَبٍ.

(٧) مَاتَ عَنْ أُخْتٍ وَأُمٍّ وَجَدٍّ.  
لِلْأُخْتِ النِّصْفُ وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ وَالسُّدُسُ الْبَاقِي لِلْجَدِّ.

فَالْحَدُّ - وَهُوَ رَجُلٌ وَرِثَ أَقْلَ مِنَ الْأُمِّ وَمِنَ  
الْأُخْتِ.

(٨) فَلَوْ مَاتَ رَجُلٌ عَنْ: زَوْجَةٍ، بِنْتٍ، أُمٍّ، أُخْتَيْنِ  
لِأُمٍّ، أَخٍ شَقِيقٍ.

لِلزَّوْجَةِ الثَّمَنُ، وَلِلْبِنْتِ النُّصْفُ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ،  
وَالْبَاقِي لِلْأَخِ الشَّقِيقِ، وَلَا شَيْءَ لِلْأُخْتَيْنِ لِأُمٍّ  
لِأَنَّهُمَا مَحْجُورَتَانِ بِالْبِنْتِ.

فَالْبِنْتُ أَخَذَتْ أَكْثَرَ مِنَ الْأَخِ الشَّقِيقِ.

(٩) وَلَوْ مَاتَتْ امْرَأَةٌ عَنْ: زَوْجٍ، بِنْتٍ، أُخْتٍ  
شَقِيقَةٍ، أُخْتٍ لِأَبٍ.

لِلزَّوْجِ الرَّبْعُ، وَلِلْبِنْتِ النُّصْفُ، وَالْبَاقِي لِلْأُخْتِ  
لِشَقِيقَةٍ، وَالْأُخْتُ لِأَبٍ حُجِبَتْ بِالْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ.

فَالْبِنْتُ وَرِثَتْ أَكْثَرَ مِنَ الزَّوْجِ، وَتَسَاوَتْ الْأُخْتُ  
الشَّقِيقَةُ بِالزَّوْجِ.

(١٠) مَاتَ امْرَأَةٌ عَنْ زَوْجٍ، ابْنَتِي ابْنٍ، ابْنُ ابْنِ ابْنٍ.  
لِلزَّوْجِ الرَّبْعُ، وَلِلْابْنَتِي الْإِبْنِ الثَّلَاثُونَ، وَالبَاقِي لِابْنِ  
ابْنِ الْإِبْنِ.

فَالْوَاحِدَةُ مِنَ ابْنَتِي الْإِبْنِ وَرِثَتْ أَكْثَرَ مِنَ الزَّوْجِ  
وَابْنِ ابْنِ الْإِبْنِ.

وَهَئَاكَ حَالَاتُ تَرِثُ الْمَرْأَةُ وَلَا يَرِثُ الرَّجُلُ.

(١) مَاتَ عَنْ بِنْتٍ وَأُخْتٍ شَقِيقَةٍ وَأَخٍ لِأَبٍ.

لِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِلْأُخْتِ الْبَاقِي وَهُوَ النِّصْفُ،  
وَلَا شَيْءَ لِلْأَخِ لِأَبٍ.

لِأَنَّ الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةٌ.

- (٢) مَا تَعَنْ بَنِينَ وَأَخَوَاتٍ شَقِيقَاتٍ وَإِخْوَةَ لِأَبٍ.  
لِلْبَنَيْنِ الثَّلَاثَانِ، وَالْبَاقِي لِلْأَخَوَاتِ تَعَصِيًا يُورَثُ  
بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْوِي، وَلَا شَيْءَ لِلْإِخْوَةِ لِأَبٍ.
- (٣) مَا تَعَنْ بَنِي وَأَخَوَاتٍ شَقِيقَاتٍ وَعَمٍّ.  
لِلْبَنِي النِّصْفُ، وَالْبَاقِي لِلْأَخَوَاتِ، وَلَا شَيْءَ  
لِلْعَمِّ.
- (٤) مَا تَعَنْ بَنِي ابْنٍ وَأُخْتِ شَقِيقَةٍ وَأَخٍ لِأَبٍ  
وَأُخْتِ لَأُمٍّ.  
لِلْبَنِي النِّصْفُ، وَالْبَاقِي لِلْأُخْتِ، وَلَا شَيْءَ لِلْأَخِ  
لِأَبٍ وَلَا لِلْأَخِ لَأُمٍّ.
- (٥) مَا تَعَنْ زَوْجٍ وَأُمٍّ وَأَبٍ وَبَنِي وَأَوْلَادِ ابْنٍ  
ذَكَورٍ وَإِنَاثٍ.

لِلزَّوْجِ الرَّبْعِ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسِ، وَلِلْأَبِ السُّدُسِ،  
وَلِلْبَنَاتِ النُّصْفِ، وَلَا يَبْقَى شَيْءٌ لِأَوْلَادِ الْإِبْنِ،  
وَهَذِهِ الْحَالَةُ فِيهَا عَوَّلٌ.

(٦) مَاتَ شَخْصٌ عَنْ : أُمِّ ، وَبَنَتَيْنِ، وَأُخْتَيْنِ  
لِأَبٍ، وَأَخٍ لِأُمِّ.

لِلْأُمِّ السُّدُسِ، وَالثَّلَاثَانِ لِلْبَنَتَيْنِ، وَالْبَاقِي لِلْأُخْتَيْنِ  
لِأَبٍ، وَالْأَخُ لِأُمِّ مَحْجُوبٌ بِالْبَنَتَيْنِ.

(٧) فَلَوْ مَاتَتْ امْرَأَةٌ عَنْ : زَوْجٍ، بَنَةٍ، ابْنِ ابْنٍ،  
بَنَةِ ابْنٍ، أَبٍ وَأُمِّ

لِلزَّوْجِ الرَّبْعِ، وَلِلْبَنَاتِ النُّصْفِ، وَلِلْأُمِّ وَالْأَبِ  
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ، وَلِلْإِبْنِ الْإِبْنِ وَبَنَةِ الْإِبْنِ  
الْبَاقِي : لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وَلَكِنْ يَبْقَى شَيْءٌ،  
لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا عَوَّلٌ.

وَمِنَ الطَّرِيفِ أَنَّهُ لَوْ غَابَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ابْنُ  
الْإِبْنِ لَأَخَذَتْ بِنْتُ الْإِبْنِ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ مَعَ  
الْبِنْتِ، وَلِهَذَا يُسَمُّوهُ الْعَاصِبَ الشُّؤْمَ.

وَلَوْ غَابَتْ بِنْتُ الْإِبْنِ، فَلَنْ يَأْخُذَ ابْنُ الْإِبْنِ شَيْئًا،  
لِأَنَّهُ لَنْ يَتَّبِعُ لَهُ شَيْءٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِ  
الْفُرُوضِ، وَإِنَّمَا يَرِثُ بِالتَّعْصِيبِ.

وَفِي الْحَجَبِ .

هُنَاكَ مِثْلَةٌ لَا يُحْجَبُونَ حَجَبًا كُلِّيًّا (حَجَبَ  
حِرْمَانٍ) أَبَدًا وَهُمْ ثَلَاثَةٌ مِنَ الرِّجَالِ، وَثَلَاثَةٌ مِنَ  
النِّسَاءِ؛ فَمِنَ الرِّجَالِ (الزَّوْجُ، وَالْإِبْنُ، وَالْأَبُ)، وَمِنَ  
النِّسَاءِ (الزَّوْجَةُ، وَالْبِنْتُ، وَالْأُمُّ).



## خاتمة

وَفِي نِهَآيَةِ الْقَوْلِ أَقُولُ: قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ بُيِّنَ الرُّشْدُ  
مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وَقَالَ: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ  
فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا نَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١٨].

وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ هَذِهِ الْحَقَائِقِ الَّتِي لَا غَبَشَ فِيهَا  
، فَقَدْ اسْتَبَانَ عَوَارُ فَهْمٍ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ طَعَنُوا فِي  
الْإِسْلَامِ مِنْ جِهَةِ مِيرَاثِ الْمَرَآةِ، وَإِنَّهُمْ أُصِيبُوا فِي  
مَقْتَلِهِمْ مِنْ قِبَلِ جَهْلِهِمْ، أَوْ مِنْ خِسْفِ عَطَنِهِمْ، أَوْ مِنْ  
فَسَادِ نِيَّاتِهِمْ وَمَارِيهِمْ، أَوْ مِنْ غُلُوِّ شَطَطِهِمْ  
وَتَعَصُّبِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ الْأَصْنَافُ سَيِّمًا الْآخَرِينَ لَا  
سَبِيلَ لِإِقْنَاعِهِمْ لِأَنَّ الطَّرُقَ إِلَى ذَلِكَ مُنْقَطِعَةٌ.

وَأَخِيرًا أَقُولُ لِلنَّاشِئَةِ مِنْ أَبْنَائِنَا عَلَيْكُمْ بِالْإِتِّفَافِ

حَوْلَ أَهْلِ الْعِلْمِ الْعَامِلِينَ لِإِزَالَةِ هَذِهِ الشُّبُهَاتِ،  
وَعَمَلًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَنَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا  
تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]، هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَعَزُّ وَأَحْكَمُ،  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى  
سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَصَحَابَتِهِ وَآلِ بَيْتِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ.

كُتِبَ / أَبُو عَاصِمٍ الْبَرْكَاتِي

الشَّحَاتِ شَعْبَانَ مَحْمُودَ عَبْدِ الْقَادِرِ مُوسَى

بَرَكَاتٍ - إِيشَانُ - كَفَرُ الشَّيْخِ - مِصْرَ الْعَرَبِيَّةِ

هَاتِفُ / ٠١٢٩٨٨٩٣٢٩

لَيْلَةُ الثَّلَاثَاءِ: ٦ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ ١٤٣٠ هِجْرِيَّةً

الْمُوَافِقُ: ٣ / ٣ / ٢٠٠٩ مِيلَادِيَّةً



## المحتويات

مقدمة فضيلة الشيخ وحيد بن بلي	٣
على سبيل التقديم	٢١
عرض آراء المعترضين على ميراث المرأة	٢٧
الرد على هذه الأقوال وبيان ثبوتها	٢٩
ميراث المرأة هو الأصل	٤١
المرأة كانت لا ترث في الجاهلية	٤٣
اعتبارات الإرث ليست بالذكورة والأنوثة فقط	٤٨
حالات ترث فيها المرأة نصف الرجل	٥٠
حالات تتساوى أو تزيد المرأة عن الرجل	
في الميراث	٥٣
حالات ترث المرأة ولا يرث الرجل	٥٨
خاتمة	٦٢